

جامعة ميد أوشن
تخصص الدكتوراه في الإدارة

مادة دراسات نقدية ٣
إشراف الدكتوراه/ هبة الحداد

إعداد باحث الدكتوراه : عبدالله عايد الحربي
رقم الطالب : ٢٤١٩٠٠٢٤١٩



عنوان التكاليف الأول: إختيار رسالة دكتوراه في مجال التخصص ، نقد الإطار النظري للدراسة المختارة ، والتعليق على مدى ملاءمته وشموليته.

مقدمة عن منهجية بحث الدكتوراه



منهجية الدراسة هي كافة الخطوات والجراءات والأساليب التي يستعين بها الباحث لإعداد رسالته العلمية سواء كانت رسالة ماجستير أو دكتوراه وتقتصر منهجية الدراسة في الدراسات العليا على أسلوب أو طريقة محددة ومميزه ، ويمكن أن تتضمن مجموعة من الأساليب التي تجمعها خصائص متشابهة والتي يسعى الباحث من خلالها إلى الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة والحصول على النتائج التي يرغب الباحث في الحصول عليها.

خصائص منهجية الدراسة:

- ١- تنظيم طريقة التفكير القائمة على الملاحظة.
- ٢- التسلسل والترابط في تنفيذ خطوات البحث العلمي.
- ٣- الموضوعية والبعد عن التحيز والذاتية والميول الشخصية.
- ٤- امكانية اختيار نتائج البحث في أي مكان أو زمان من خلال استخدام منهج علمي واضح.
- ٥- معالجة الظواهر والاحداث المختلفة في عملية البحث العلمي.
- ٦- القدرة على التنبؤ والتكيف على أي وضع أو تصور لما سوف تكون عليه الظواهر والاحداث في المستقبل.

مثال مشابه للبحث العلمي وفق اختيار الباحث

عنوان بحث الدكتوراه المشابه لموضوع البحث:

استدامة المناطق السكنية بالمجتمعات الحضرية الجديدة بإقليم القاهرة (مدخل لتقييم البعد الاستدامي)
بحث مسجل لدرجة الدكتوراه في هندسة العمارة – جامعة الازهر ، كلية الهندسة ، قسم العمارة ، إعداد م/ أسامة عبدالنبي قنبر

فهرس البحث عبارة عن :

الجزء الأول: الدراسات النظرية لتوجيه البعد الاستدامي للمناطق السكنية بالمجتمعات الحضرية الجديدة بإقليم القاهرة الكبرى على المستويين العمراني والمعماري

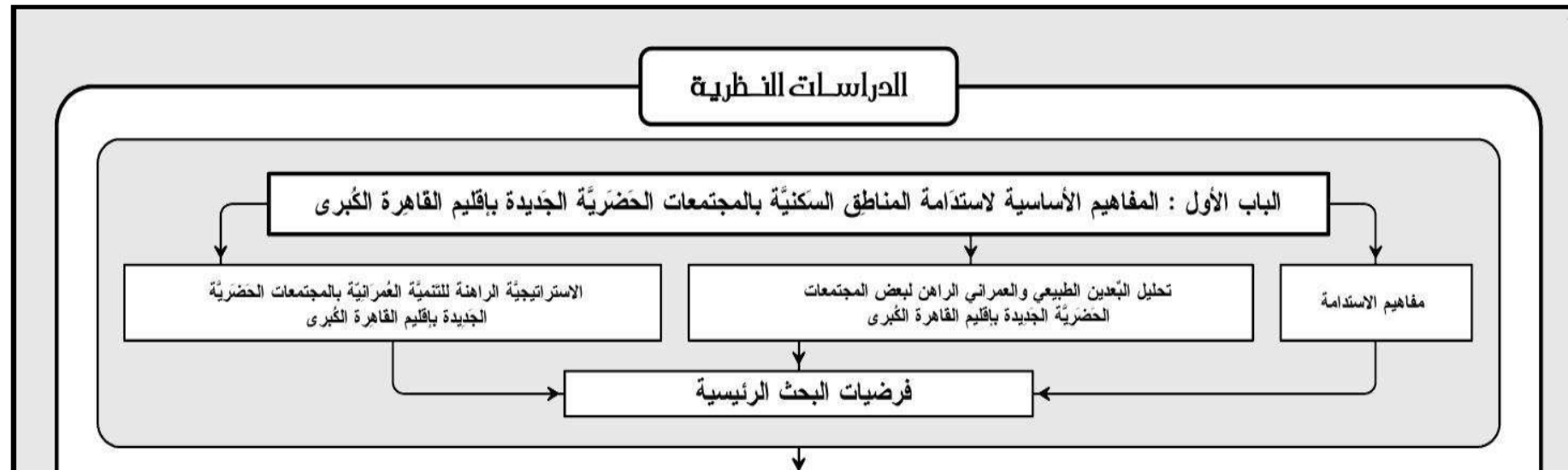
الباب الاول: المفاهيم الاساسية لاستدامة المناطق السكنية بالمجتمعات الحضرية الجديدة بإقليم القاهرة الكبرى

الباب الثاني: توجيه البعد الاستدامي للمناطق السكنية بالمجتمعات الحضرية الجديدة بإقليم القاهرة الكبرى على المستوى العمراني

الباب الثالث: توجيه البعد الاستدامي للمناطق السكنية بالمجتمعات الحضرية الجديدة بإقليم القاهرة الكبرى على المستوى المعماري

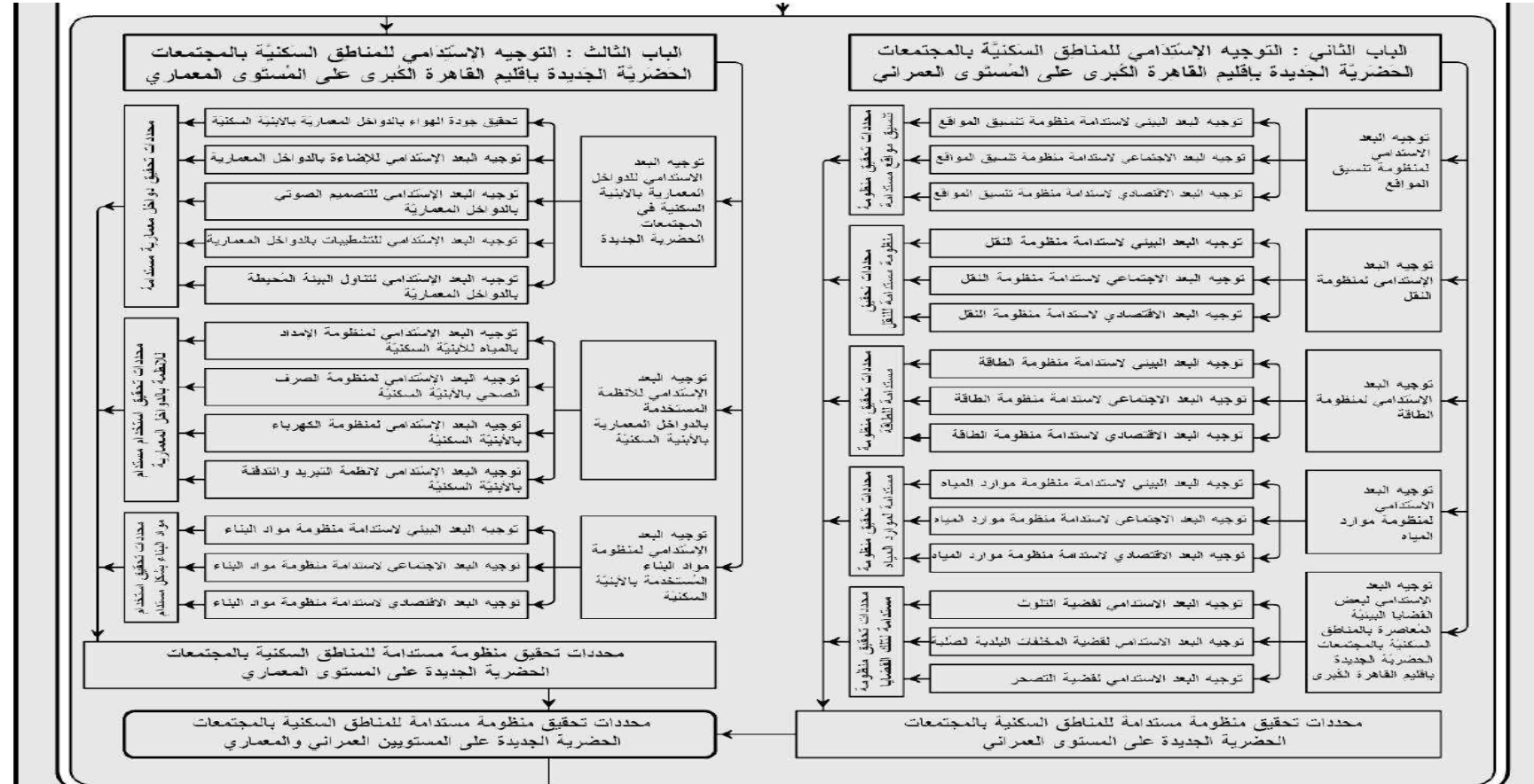
الباب الرابع: تصميم وتنفيذ مدخل تقييم البعد الاستدامي للمناطق السكنية بالمجتمعات الحضرية الجديدة بإقليم القاهرة الكبرى

هل وفق البحث العلمي في اختيار المنهج العلمي الصحيح؟

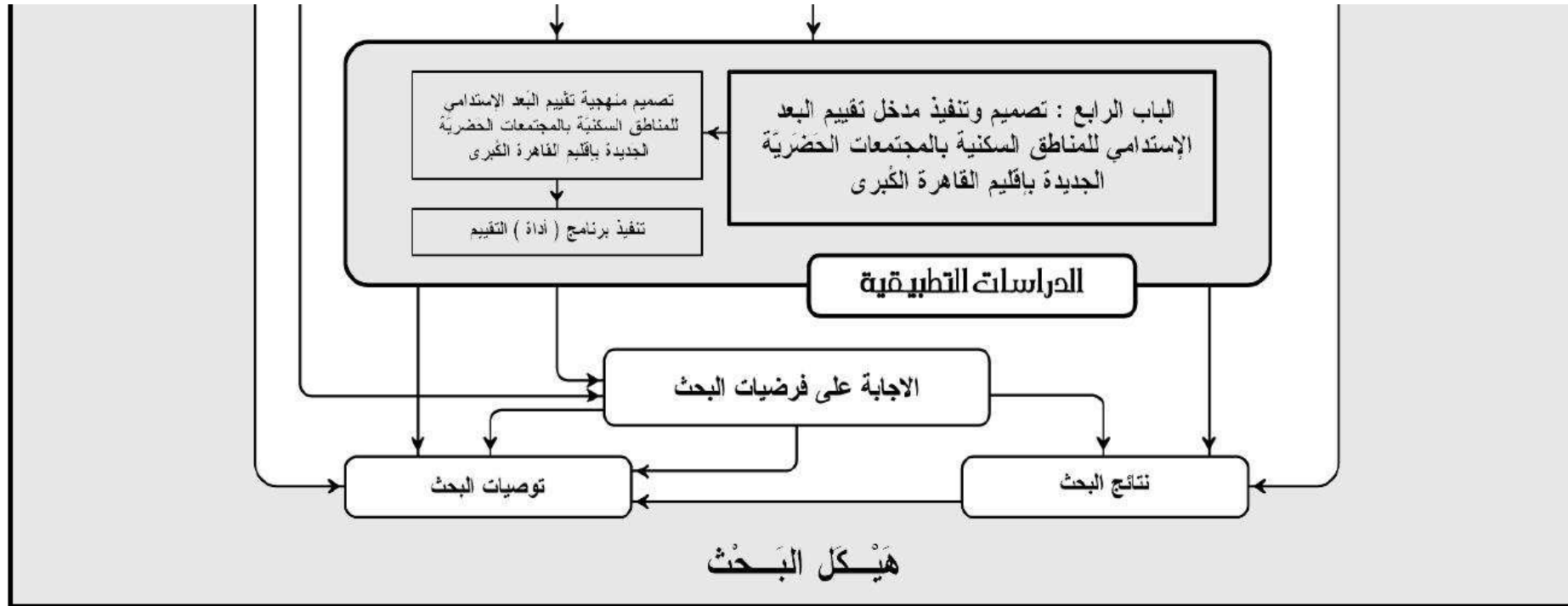


هل كان الاطار النظري يناقش موضوع البحث الرئيسي؟

٤



هل هناك وصف واضح عن مجتمع الدراسة والعينة وأدوات جمع البيانات من العينة والأساليب الإحصائية؟



هل كانت خصائص العينة تناسب موضوع الرسالة؟

تقييم المنظومات الفرعية	تقييم المستوى الرئيسي	تقييم البعد الاستدامت على المستوى العمراني
تقييم البعد الاستدامت لمنظومة تنسيق المواقع وصف المنظومة الفرعية : يتم بهذه المرحلة تقييم البعد الاستدامي لمنظومة تنسيق المواقع من خلال المستويات الثلاثة الأساسية للمنظومة ، وهم : - تقييم البعد البيئي لمنظومة تنسيق المواقع . - تقييم البعد الاجتماعي لمنظومة تنسيق المواقع . - تقييم البعد الاقتصادي لمنظومة تنسيق المواقع . عدد الإستراتيجيات المقیمة بالمنظومة الفرعية : ٤٧ التقييم النهائي للمنظومة الفرعية : ١٥٧ من ٢٣٥ النسبة المئوية لتقييم المنظومة الفرعية : ٦٦,٨%	تقييم البعد الاستدامت على المستوى العمراني وصف المستوى : بهذا المستوى يتم تقييم العينة على المستوى العمراني من خلال المنظومات الخمس الفرعية ، وهي : - منظومة تنسيق المواقع . - منظومة النقل . - منظومة الطاقة . - منظومة موارد المياه . - القضايا البيئية الثلاث وهم : التلوث والمخلفات البلدية الصلبة والتصحّر . عدد الإستراتيجيات المقیمة بهذا المستوى : ١٦٧ التقييم النهائي : ٥٨٨ من ٨٣٥ النسبة المئوية : ٧٠,٤%	تقييم البعد الاستدامي لعينة بالمناطق السكنية بالمجتمعات الحضرية الجديدة بإقليم القاهرة الكبرى إسم العينة : عينة إختيارية وصف العينة : يتم هنا كتابة وصف عام للعينة الموقع : عند التقييم يتم هنا كتابة موقع العينة التقييم النهائي للعينة : ١١٦٠ من ١٥٩٠ عدد الإستراتيجيات المقیمة بالعينة : ٣١٨ النسبة المئوية للتقييم : ٧٣,٠% فريق العمل : يتم هنا كتابة بيان بفرق العمل التي ساهمت في إنتاج العينة من المخططين والمعماريين والانشائيين ... الخ . تاريخ البدء : ١٦ يناير، ٢٠٠٠ تاريخ الانتهاء : ١٦ يناير، ٢٠٠٥ تاريخ التقييم : ١٦ يونيو، ٢٠٠٥



هل استخدم الباحث أداة بحث علمي مناسبة لمجتمع الدراسة؟

الفصل الأول : تصميم منهجية تقييم البُعد الاستدادي للمناطق السكنية بالمجتمعات الحضرية الجديدة بإقليم القاهرة الكبرى

تمهيد:

يمثل المعماري والمُخطط مؤثرين أساسيين وبالعالي الأهمية في صياغة المُجتمعات الحضرية الجديدة موضوع الدراسة ، وكما سيقف الإشارة فإن للتصميم الحضري المُستدام أهدافاً كثيرة منها :

زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي على المستوى المحلي من كافة الاحتياجات ، ودراسة الاحتياجات الخاصة بالإنسان سواء نفسية أو جسمية ... إلخ ، ودراسات كفاءة تنسيق المواقع ، وتناول كفاءة المركبات ووسائل النقل ، ودراسات الطاقة وكفاءتها وكفايتها وترشيدها ، تناول الاستراتيجيات الخاصة بالمياه ، فضلاً عن تناول بعض القضايا البيئية المُعاصرة وثيقة الصلة بمفهومية استدامة العمران بالمجتمعات الحضرية الجديدة ، وبأقلية تلك المفهوميات على منطقة الدراسة تبدو النقاط الخمس - والتي سبق تناولها بالجزء النظري - ذات أهمية أكبر من حيث حتمية تناولها بالدراسة النظرية أولاً ، ومن حيث التقييم بالتالي في الدراسة التطبيقية ثانياً ، والنقاط الخمس هي :

توجيه البُعد الاستدادي لتنسيق المواقع .

توجيه البُعد الاستدادي لمنظومة النقل .

توجيه البُعد الاستدادي لمنظومة الطاقة .

توجيه البُعد الاستدادي لمنظومة موارد المياه .

توجيه البُعد الاستدادي لبعض القضايا البيئية المُعاصرة بالمناطق السكنية بالمجتمعات الحضرية الجديدة بإقليم القاهرة الكبرى ، ويتم التعرض في التقييم لقضايا ثلاثة أساسية وهي : قضية التلوث على مستوياته الثلاث (الهواء - المياه - التربة) وقضية إدارة المُخلفات البلدية الصلبة ، وقضية التصحر .

كما أن للتصميم المعماري المُستدام أيضاً أهدافاً كثيرة وتم التعرف على مفهوم المُجتمعات المُستدامة - كما سبق - من خلال تناول نقاط :

الإنشاء المُستدام ، العمارة البيئية ، الأبنية الإيكولوجية ، الأبنية الخضراء ، تناول مفهوم التصميم العمراني المُستدام ، القواعد المعرفية للتصميم المُستدام ، وبأقلية تلك المفهوميات على منطقة الدراسة تبدو النقاط الثلاثة التالية ذات أهمية أكبر من حيث حتمية تناولها ، وهي :

توجيه البُعد الاستدادي للدواخل المعمارية بالأبنية السكنية .

توجيه البُعد الاستدادي للأنظمة المستخدمة بالدواخل المعمارية بالأبنية السكنية .

توجيه البُعد الاستدادي لمواد البناء المستخدمة بالأبنية السكنية .

١/١/٤ الهدف من منهجية تقييم البُعد الاستدادي للمناطق السكنية بالمجتمعات الحضرية الجديدة بإقليم القاهرة الكبرى :

تهدف المنهجية الفكرية (Methodology) إلى توضيح طريقة لتقييم البُعد الاستدادي تسهلاً لتنفيذ أداة لتقييم البُعد الاستدادي للمناطق السكنية بالمجتمعات الحضرية الجديدة (كمنظومة رئيسية) تتفرع عنها منظومات فرعية ، ومن المهم الإشارة إلى أنه بهذا التقييم لن يتم إعطاء وزن رقمي لكل جزء من جزئيات المنظومات الفرعية للدراسة بمستوياتها وأهدافها واستراتيجياتها وإنما يتم التقييم على هيئة نقاط يتم بها وصف مدى تحقق البُعد الاستدادي للجزء المُقاس طبقاً لهيكل متدرج للمناطق السكنية من المستوى العمراني بعموميته إلى المعماري بتفاصيله على مستوى المبني والدواخل وذلك بسبب التفاوت الكبير في الأهمية النسبية (Relative Importance) لكل عنصر من عناصر المنظومات الفرعية استناداً إلى من يقوم بهذا التقييم وكذا المدارس المختلفة في طرق القياس أو طبيعة المشروع وأهدافه وبالتالي النتائج^(١) وطبقاً لطبيعة كل مشروع وظروفه الخاصة حتى في نفس منطقة الدراسة .

وحيث أنه للوصول لمجتمعات حضرية مستدامة فإن هذا يتطلب فريق عمل متكامل ومنذ المراحل الأولى وهو ما تؤكد عليه مفاهيم الاستدامة - كما سبق - حيث يقوم كل متخصص بالفريق بتناول تخصصه الدقيق ، وبذلك فإن وجود إطار مُفصل ورقسي وذو أوزان محددة رقمياً (Weightings) يتطلب هذا الفريق الكبير والمتكامل فضلاً عن قواعد المعلومات المُساعدة والتي يمكن أن يشملها جهاز خاص لاحقاً أو مركز بحثي متخصص لتحقيق وتأمين استدامة المُجتمعات الحضرية ، والآن يتم فقط تأسيس الإطار العام ووضع المنظومات الفرعية الأساسية والتي تشكل جوهر مفهومية الاستدامة مع تفرعها لمستوياتها وأهدافها ومن ثم استراتيجياتها ووضع منهجية تقييم وصفية ذات تعبير رقمي للتقييم استناداً للتوجيهات النظرية والتي وردت بالجزء النظري بالرجوع لفكر المُتطرين وخبراء الاستدامة الذي تم دراسته وتحليله وأقلّمته ليلائم مع منطقة الدراسة مع التركيز المُسبق على ديناميكية المنهج وإمكانية تطويره .

وبذا ... فإنه يتم ضبط مدخل فكري (منهجية تقييم) تحليلي وهو أقرب لكونه استمارة فحص (Checklist) أو منهجية لتقييم الأداء (Rating System) ، يتم دمجها باستمارات استبيان وقياسات عقلية وبيانات خارجية من شتى الجهات المتعلقة بالمنظومات الفرعية ويرجع السبب في هذا لطبيعة الاستدامة والتي اتفق المهتمون بها - حتى تاريخ نهو البحث - على أنها مفهوم لا يتم التعرف عليه بالضبط (Long-Term Concept) إلا بإسقاطه على عقله ، وتساهم تلك المنهجية في سرد محددات الاستدامة (Criteria) والمذكورة بالجزء النظري والتي تم اختيارها للخروج بنقاط لتقييم البُعد الاستدادي للمناطق السكنية بالمجتمعات الحضرية الجديدة بمنطقة الدراسة^(٢) على هيئة (أداة تقييم) باستخدام الحاسب الآلي .

فُتستهدف منهجية التقييم المقترحة : تناول جزئيات الدراسة النظرية وفرضياتها الرئيسية في إطار منظومي لتقييم استدامة المناطق السكنية بالمجتمعات الحضرية الجديدة عن طريق تقييم وتحليل ما هو قائم بالفعل ، بغرض :

التعرف على نقاط القوة والضعف فيها من حيث البُعد الاستدادي .

المساهمة في ترشيح القرار سواء في تلك المشروعات أو في المشروعات القادمة من خلال تحليل الوضع الراهن استناداً للجزء النظري السابق بمنهجية تناوله لمفهومية الاستدامة .

الربط بين العمران والعمارة في الواقع من ناحية وبين الدراسات العلمية والنظرية الحديثة لإحداث نوعاً من العلاقة التكاملية بينهما ، لخلق نوع من الربط ما بين ممارسة المهنة والمجال الأكاديمي .

هل كانت المعلومات التي تم الحصول عليها من المبحوثين فعالة؟

ثانياً: التوصيات

1. حتمية توجيه سياسات التنمية الحضرية بالعصر الراهن وإزاء المتغيرات الراهنة نحو مفاهيم الاستدامة للوصول لمستوى حياة أفضل بشكل متواصل وثابت التحسن .
2. ضرورة أن تكون سياسات التنمية الحضرية نابعة من بيئةنا وتعكس كل من حقيقة البُعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي مع إمكانية الاسترشاد فقط بالتجارب والأطر الخارجية بعد إجراء الأظلمة اللازمة .
3. يمكن بالتعاون مع بعض البرامج العالمية كـ (UNDP) إجراء دراسة جدوى لإنشاء شبكة معلومات للتنمية المستدامة والتي تهدف إلى إيجاد التوازن بين التنمية الاقتصادية المرغوب فيها وآثارها السلبية على الإنسان والبيئة ، والتعرف على الوضع الحالي للمعلومات والخطط والأنشطة ذات العلاقة بالتنمية المستدامة في المؤسسات المختلفة ، وإعداد المقترحات والخطط اللازمة لإنشاء قواعد معلومات في المجالات التالية :
أولاً : الموارد البيئية (الطبيعية) : والتي تشمل ما يلي : المياه ، الطاقة ، الثروة المعدنية ، الغابات ، الثروة الحيوانية ، الثروة النباتية ، ... إلخ ، وكذا حماية البيئة ، والتي تشمل : تلوث المياه ، معالجة المياه العادمة ، التلوث الناتج عن الصناعة ، تلوث الهواء والغلاف الجوي ، التلوث الناتج عن وسائل النقل البحري ، الآثار .
ثانياً : النواحي الاجتماعية ، والتي تشمل : شؤون المرأة ، الصحة ، التعليم ، ... إلخ .
ثالثاً : النواحي الاقتصادية : والتي تشمل : الفقر ، البطالة ، ... إلخ .
4. في مجال التخطيط للتنمية المستدامة : فإن الدراسة توصي بتشكيل جهاز خاص أو إدارة منفصلة بإحدى الهيئات (الهيئة العامة للتخطيط العمراني - جهاز شؤون البيئة مثلا) يكون لها صفة التشريع أو الضبط تضم في عضويتها ممثلين من المؤسسات الحكومية والأكاديمية والمؤسسات الخاصة والمؤسسات ذات النفع العام والمؤسسات الإعلامية ، لإعداد الخطط اللازمة ومتابعة تنفيذها على المستوى القومي على كافة المستويات بما فيها التنمية العمرانية وتعمل على تحليل ما يتوفر من معلومات وإعداد التقارير والتوصيات ورفعها إلى المسؤولين لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
5. وعلى المستوى الأكاديمي : يتم السعي لإفراد الاستدامة كمجال ومنظومة بحثية متكاملة بجهة أكاديمية خاصة (كلية أو معهد) يتم فيها تقنين المقررات الدراسية والبحثية استرشاداً بالمنظومات الفرعية للدراسة على نسق المعاهد الخاصة بالاستدامة والموجودة بالخارج ، ومنها : (IISBE) International Institute for a Sustainable Built Environment حيث تشمل على مدى كبير من البيانات والمعلومات والمعارف البحثية الأكاديمية والتطبيقية في مجال دعم وتطوير الجانب النظري من ناحية وكذا خدمة المجتمع باعتبارها دوراً للخبرة وهو ما يسهم بشدة في التقنين السريع والحقيقي لأدرب الاستدامة كمفهومية سواء على المستوى القومي أو على مستوى البلدان المحيطة بمنطقة الشرق الأوسط والتي تقتصر بشدة لتلك النوعية من الدراسات ، مما يساهم في استعادة الدور الريادي لمصر من تلك الحثيئة .
6. يمكن من خلال فكرة إفراد جهة أكاديمية بدراسات الاستدامة استكمال كل من المنهجية وأداء التقويم اللذان تقدم بهما البحث ، بحيث يمكن تطويرهما للوصول لمعدلات أداء للتقويم تضاهي بعض الأدوات التي أنتجتها الدراسات بالغرب في مجال الاستدامة والتي تم الإشارة إليها بالملحق رقم (٨) لإمكان عمل التقويم بشكل قاطع استناداً لقواعد بيانات ومعلومات دقيقة ومتكاملة تقوم بها فرق العمل المتخصصة .
7. دعم مشروعات الوعي البيئي على كافة المستويات ، ولاسيما في إطار نوى الفعاليات بالمنظومة (Key Players) والمعينين أساساً من هذا الدراسة .

٨. ضرورة إيجاد آلية إلزامية تقوم بالتنسيق بين الجهات المختلفة في جميع القضايا ذات العلاقة بالبيئة وذلك على مستوى الجهات المسؤولة عن التنمية الحضرية .
٩. زيادة برامج النوعية بالجهات المسؤولة عن عمليات التنمية بمستوياتها ولا سيما التنمية الحضرية بمفاهيم الاستدامة ، وإعداد البرامج والدورات اللازمة لذلك .
١٠. حتمية إعادة النظر في المفهوم العلمي للتنمية باستراتيجية التنمية الحضرية الراهنة لتقوم على تحقيق أهداف التنمية الشاملة (بعد بيئي - اجتماعي - اقتصادي) من حيث : الإفادة القصوى من الموارد الطبيعية ، وكذا إقامة مجتمعات حضرية جديدة متكاملة يعتمد كل منها - إلى حد بعيد - على نفسه في توفير فرص العمل والإقامة مع توفير كافة المرافق والخدمات لسكانه .
١١. التنويه بأهمية دعم المنظومة الأساسية من خلال وجود قواعد اقتصادية مساندة أساسها المجتمع المحلي والذي يتم توطئته بالظهير الصحراوي ، وإفراد مسطحات عمرانية كافية يتم استغلالها بأنشطة الزراعة أو الرعي أو بعض الحرف المختلفة طبقاً للدراسات التفصيلية للإقليم .
١٢. ضرورة أخذ الأبعاد المكانيّة ومحددات الموقع بعين الاعتبار حتى على المستوى التشريعي المنظم لحركة المُبران بالمجتمعات الحضرية الجديدة .

توصيات علمت مستوحاة من البحوث المستقبلية :

١. ضرورة التواصل في مواجهة التحديات المُعقّدة لتأصيل فكر الاستدامة باستكمال البحث ضمن الإطار العام للدراسة بإفراد المنظومات الفرعية بحزنياتها والتي تعذر تقييمها بسبب افتقار البيانات والمعلومات والمعارف اللازمة لها سواء على المستوى النظري أو التطبيقي بمزيد من التفصيل والدراسة بغرض الخروج باستراتيجيات وأهداف مُفصّلة وبالتالي إمكانية ضبط الأوزان المطلوبة في التقويم بهدف تأصيل وتقنين البُعد الاستدائي على مستوى تلك المنظومات الفرعية .
٢. حتمية تكثيف البحث في كيفية الاستفادة من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي تتميز بها منطقة البحث ، ولاسيما الطاقة الشمسية ، وبحث أنسب الطرق لتقليل سعر وحدة الطاقة المولدة عنها ، لإمكانية التفكير في مجتمعات قائمة ومكتفية ذاتياً (Self Support) من هذه الحثيئة .
٣. تدعيم البحث في دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات (EIA) قبل التنفيذ الفعلي لها بغرض صيانة البُعد الطبيعي بسُمتلاته بمواقع التنمية .
٤. ضرورة إيلاء عناية أكبر للبحث في مجالات التقويم الكمي للأداء ، من خلال تطوير برامج علمية قادرة على ذلك ببناء الخلفية العلمية اللازمة .
٥. من حيث تعاطف حجم الاستثمار بالمشروعات السكنية بالمجتمعات الحضرية الجديدة بإقليم البحث ومن حيث الأهمية النسبية الكبرى لمفهومية الاستدامة : يتم التنويه بحتمية وجود مركز بحثي خاص يشغل مختلف التخصصات التي تساهم في قراراتها ، وليكون بمثابة داراً للخبرة من النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية وتكون له سلطة في إعطاء التراخيص والتصاريح والموافقات لتلك المشروعات كجزء لا يتجزأ من الموافقات الروتينية التي تنبثق من المشروعات بناءاً عليها ويمكن أن يكون هذا المركز البحثي أحد أفرع أو أحد الإدارات بأحد الأجهزة القائمة كجهاز شؤون البيئة مثلاً .



الخاتمة

رسالة الماجستير	أطروحة الدكتوراه
يمكن لرسالة الماجستير أن تعوض في بعض المؤسسات البحثية بمقررات دراسية وعندها تمنح درجة الماجستير باجتياز المقررات فقط.	تعد أطروحة الدكتوراه شرطاً للحصول على الدرجة العلمية بل أن هناك نظاماً تكون فيها أطروحة الدكتوراه جهداً بحثياً، بينما تعتبر في أنظمة أخرى مستلزماً رئيسياً
بمجرد الحصول على درجة الماجستير يصبح حاملها مؤهلاً لمواصلة الدراسة للحصول على درجة الدكتوراه، وقد تؤهل حاملها أن يكون معيداً في مدرساً في مجال تخصصه.	تعد الدكتوراه أعلى شهادة أكاديمية في حقل التخصص، ومن يحصل عليها، يصبح مجازاً للتدريس في الجامعات.
يرى البعض أن رسالة الماجستير تعد بمثابة دورة تدريبية في البحث العلمي، ليكون الباحث مهيئاً لإعداد أطروحة الدكتوراه في وقت لاحق.	مستوى الإبداع والعمق والتأصيل في أطروحة الدكتوراه مطلوباً بمستوى أعلى مما عليه في رسالة الماجستير، بعد أن قام الباحث بصقل مهاراته أثناء إعداد الماجستير ليكون قادراً على ممارسة البحث بنفسه في المستقبل.
لا تقل المدة الزمنية المخصصة والمسموح بها لإنجاز رسالة الماجستير عن ستة أشهر، ولا تزيد عن سنتين أو ثلاثة في بعض الجامعات.	لا تقل المدة الزمنية المخصصة لأطروحة الدكتوراه عن سنة حيث تكون تكميلية، وتصل الفترة الزمنية إلى خمسة سنوات في بعض الأحيان أو تزيد عن ذلك بسبب كثرة الإجراءات.
لا يتجاوز عدد الصفحات في رسالة الماجستير في بعض التخصصات عن مائة وخمسين صفحة، من الممكن أن يزيد في تخصصات أخرى.	أطروحة الدكتوراه فيمكن أن تصل عدد الصفحات إلى مائتين وخمسون صفحة أو أكثر من ذلك وقد تصل في بعض الأحيان إلى ألف صفحة.
المراجع التي تعتمد عليها رسالة الماجستير قليلة العدد كما يجوز فيها الاقتباس من مراجع ثانوية.	أطروحة الدكتوراه تقتضي الاعتماد على مراجع أصيلة وحديثة ومتعددة ومتنوعة.
رسالة الماجستير تتضمن موضوعاً علمياً عاماً وتهدف إلى وضع القدم الأولى للباحث أو طالب الدراسات العليا على طريق ونهج البحث العلمي	أطروحة الدكتوراه ذات موضوع أضيق ومتخصص أكثر من الماجستير، ويحتوي هذا الموضوع على جزئية أقل وتكشف عن القدرة العلمية للباحث، وتسبب أغوار البحث العلمي للوصول إلى أفكار ونتائج وتحليلات ربما لم يصل إليها غيره من الباحثين من قبل أو بمثابة إضافة معرفية جديدة في مجال تخصص الباحث.

المراجع العلمية



جامعة الأزهر
كلية الهندسة
قسم العمارة

استدامة المناطق السكنية بالمجتمعات الحضرية الجديدة بإقليم القاهرة الكبرى مدخل لتقييم البعد الإسكاني

بحث مسجل لدرجة الدكتوراه في هندسة العمارة

مقدمه

مهندس / أسامة عبد النبي قنبر
مدرس مساعد بقسم العمارة - هندسة طنطا

تحت إشراف

أ.د. / محمد زكريا العرس أ.د. / أحمد رضا عابدين
أستاذ العمارة وتكنولوجيا البناء أستاذ العمارة والتحكم البيئي
بهندسة الأزهر بهندسة القاهرة

أغسطس ٢٠٠٥ م



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

